الأمم المتحدة S/2000/575

مجلس الأمن

Distr.: General
14 June 2000
Arabic
Original: English

تقرير الثاني للأمين العام المقدم عملا بأحكام الفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بأحكام الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) الذي طلب المجلس مني فيه أن أقدم تقريرا كل ستة أشهر عن إعادة جميع الممتلكات الكويتية، بما في ذلك المحفوظات التي استولى عليها العراق، فضلا عن تعيين منسق رفيع المستوى لتلك المسألة.

٢ – وقد قدمت التقرير الأول عملا بأحكام الفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (S/2000/347 و Corr.1). وتناول ذلك التقرير امتثال العراق لالتزاماته المتعلقة بإعادة جميع رعايا الكويت والبلدان الأخرى أو رفاتهم إلى أوطانهم. وأشارت الفقرة ٢ من التقرير الأول إلى تعيين السفير يولي فورنتسوف من الاتحاد الروسي منسقا رفيع المستوى. وتتصل الأحداث والوثائق المشار إليها في الفقرات ٣ و ٤ و ٥ و ٨ من التقرير بمسألة إعادة الممتلكات.

ثانيا – معلومات أساسية

٣ – تناول مجلس الأمن مسألة الممتلكات الكويتية في أعقاب حرب الخليج. ففي رسالة مؤرخة ١٩ آذار/مارس ١٩٩١ (S/22361)، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بأن أعضاء مجلس الأمن يرون أن طرائق إعادة الممتلكات من العراق ينبغي أن يتم ترتيبها من خلال مكتب الأمين العام، بالتشاور مع الأطراف، وأن يحظى ذلك الإجراء أيضا بموافقة العراق والكويت. ولتحقيق ذلك، عين الأمين العام منسقا يتمثل دوره في تلقي المطالب المقدمة من الكويت وتسجيلها وتقديمها إلى العراق وتيسير إعادة الممتلكات التي أعلن العراق أنها في حوزته وأنه مستعد لإعادتها في وقت لاحق*.

٤ – وفي تقرير الأمين العام المؤرخ ٢ آذار/مارس ١٩٩٤ (S/1994/243)، أبلغ مجلس الأمن بالترتيبات التي اتخذت للاضطلاع بمهمة إعادة الممتلكات. ووصف التقرير دور المنسق وأشار إلى السجلات والإجراءات وغير ذلك من العناصر الخاصة بعمليات التسليم. ولوحظ أن المنسق كان يساعده فريق صغير من موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم

* قام السيد جي. ريتشارد فوران، الأمين العام المساعد، مكتب الخدمات العامة، إدارة شؤون الإدارة والتنظيم، بأداء هذه المهام في الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٤. وعمل السيد ريموند سومريتر، شعبة غرب آسيا، إدارة الشؤون السياسية، وفي وقت لاحق مدير شعبة المكتبة والمنشورات، إدارة شؤون الإعلام في هذا المنصب منذ عام ١٩٩٤ حتى تعيين السفير فورونتسوف.

واحد يعمل بوصفه ممثلا له في الميدان ويقوم بتيسير عمليات التسليم في العراق والكويت. وكان المنسق وموظفوه يحظون برضا وتعاون العراق والكويت. وأجريت عمليات التسليم، التي مولت من حساب الضمان المنشأ بموجب أحكام قراري مجلس الأمن ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧٧٨ (١٩٩٢)، دون تعقيدات كبيرة، رغم أن بعضها كان يستغرق وقتا طويلا وتكتنفه مشاكل سوقية كبيرة.

٥ - وتضمن التقرير المذكور أعلاه وصفا للبنود التي سلمها العراق إلى الكويت. وتضمن تقرير لاحق (S/1994/243/Add.1) قائمة بالممتلكات التي ادعت حكومة الكويت أنها لم تتم إعادتها أو لم تتم إعادتها بحالة سليمة.

٦ - وفي رسالته المؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (S/1994/1099)، أشار الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة إلى أنه بانتهاء تسليم طائرة من طراز C-130، يكون العراق قد إعاد ''جميع ما لديه من ممتلكات كويتية ولا توجد لديه أية ممتلكات أخرى يعيدها''. وأضاف قائلا إن العراق يكون ''بذلك قد أوفى بكافة التزاماته بموجب الفقرة ٢ (د) من القرار ٦٨٦ (١٩٩١) والفقرة ١٥ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)''. غير أن الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة قدم، في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، ''على سبيل المثال لا الحصر، قائمة بالممتلكات الكويتية غير المرتجعة بعد'' (S/1994/1126).

٧ - وفي تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (S/1996/1042)، لوحظ أن حكومة الكويت لا تزال تولي أهمية لإعادة المحفوظات التي تؤول ملكيتها إلى مختلف المكاتب الحكومية. وكانت الكويت لا تزال تسعى إلى إعادة الممتلكات الخاصة والعسكرية. وكان مرفقا بذلك التقرير قائمة بالممتلكات التي أعيدت عقب إصدار الوثيقة S/1994/243، بما في ذلك الممتلكات المعادة بعد إعلان العراق عام ١٩٩٤ أنه لم يعد لديه ما يعيده.

٨ - وأطلعت الأمانة العامة مجلس الأمن في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ وأعلنت أنه نظرا لعدم توقع الإعادة الوشيكة لأية ممتلكات إضافية، فإنه تم إغلاق المكتب الميداني للمنسق في شباط/فبراير ١٩٩٧، وبأن أصول وثائق التسليم محفوظة في إدارة الشؤون السياسية.

٩- وتجدر الإشارة إلى أن الممثل الدائم للعراق أفاد، في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧ و ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، بأن السلطات العراقية وجدت في الأسواق المحلية عدة مواد صغيرة (عبارة عن حقيبة جلدية خضراء ومسدس وبندقية صيد وعدة أطباق مزينة ذات أحجام مختلفة) عليها علامات تشير إلى أنها تعود إلى الكويت. وعلى الرغم من أن العراق كان على استعداد لإعادة هذه المواد إلى الكويت، فلم يتسن ترتيب عمليات التسليم بسبب تغيب ممثل المنسق في الميدان.

ثالثا - الأنشطة المتعلقة بمسائل الممتلكات

١٠ - كما ذكر في تقريري المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (S/2000/347) ناقشت مع السفير فورونتسوف ولايته وبرنامج عمله في المرحلة الأولية من أنشطته. وطلبت إليه أمورا من بينها أن يقوم بإعداد بيان مفصل لجهوده السابقة فيما يتعلق بإعادة الممتلكات والمحفوظات الكويتية، وأوصيت بأن يسترشد المنسق الرفيع المستوى باستنتاجات الفريق الذي شكل برئاسة سفير البرازيل سلسو أموريم وأن يقيم علاقات عمل مع الأطراف المعنية.

١١ - وقام السفير فورونتسوف، منذ تعيينه، بإجراء مشاورات مع الشيخ صباح الأحمد الصباح، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ومع الشيخ سالم صباح السالم الصباح، نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع في الكويت.

وبحث مسألة الممتلكات الكويتية مع السيد إيفور إيقانوف، وزير خارجية الاتحاد الروسي، وأعضاء مجلس الأمن، والممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة، ورؤساء جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، فضلا عن الأطراف المعنية. ولاحظ بوجه خاص الاهتمام الذي توليه لهذه المسألة حركة بلدان عدم الانحياز والأحكام ذات الصلة للوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر كارتاخينا الوزاري الثالث عشر لبلدان عدم الانحياز. كذلك تقاسم السفيران سيلسو أوريم وبراكاش شاه خبراتهما مع المنسق.

١٢ - وتجدر الإشارة إلى أن السفير براكاش شاه أثار، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، مسألة الممتلكات الكويتية المفقودة مع المسؤولين العراقيين في بغداد، في سياق الاستعراض الشامل. وفي إشارة محددة إلى مسألة المحفوظات المفقودة، أجاب السيد طارق عزيز، نائب رئيس وزراء العراق، بأن مسألة الممتلكات ليست مسألة رئيسية، في رأيه، وأنه يمكن تسويتها بسهولة في ذلك السياق.

١٣ - وأثناء اجتماعي مؤخرا، في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، في هافانا، مع السيد محمد سعيد الصحاف وزير خارجية العراق، حثثت العراق على القيام، بأمور من ضمنها التعاون بشأن إعادة الممتلكات والمحفوظات الكويتية. وأعاد العراقيون الذين بحثت الأمر معهم تأكيد موقف حكومتهم بأن هذه المسألة ينبغي أن تعالج بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١).

١٤ - وفي ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٠، تلقى المنسق رسالة من البعثة الدائمة لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة تعلمه فيها بنوع محفوظات وزارة الخارجية وحجمها. وكانت الوزارة تحتفظ بعدد وافر من المحفوظات قبل الغزو العراقي. وتتضمن هذه المحفوظات ملفات مصنفة تحتوي على عشرات الآلاف من المراسلات من بينها وثائق سرية وعادية تشمل الاتفاقات المبرمة بين دولة الكويت وبلدان أجنبية كانت محفوظة في غرف خاصة. وإضافة إلى محفوظات وزارة الخارجية، تحتفظ مكاتب الديوان الأميري ورئيس الوزراء والمؤسسات الحكومية المختلفة بالمحفوظات الخاصة بها. وأشارت الرسالة إلى أن المحفوظات قد شُحنت، أثناء احتلال الكويت، في شاحنات عسكرية عراقية ونُقلت إلى العراق.

١٥ - وفيما يتعلق بالأسلحة التي لم ترد بعد، فإن الكويت تؤكد ادعاءها بأن في حوزة العراق معدات عسكرية تم الاستيلاء عليها من الكويت. فعلى سبيل المثال، ففي حين أن العراق كان يملك ٣٠ ناقلة مصفحة للجنود من طراز M-113، في عام ١٩٩٠ وأخذت ١٧٣ قطعة من الكويت، فإن في حوزة العراق - في الوقت الحالي ٨٠ قطعة من هذه المعدات. وتتمثل الأرقام المناظرة من مركبات المشاة المصفحة من طراز BMP-2 فيما يلي: ٣٥-٤٠؛ ٢٤٥؛ ٢٠٠. والأرقام بالنسبة للمركبات من طراز M-901 TOW هي كما يلي: لا شيء؛ ٥٦؛ ٤٠. والأرقام بالنسبة لبطاريات صواريخ هوك وسام هي: لا شيء؛ ٥؛ ١. وبالنسبة لناقلات المعدات الثقيلة من طراز مرسيدس فهي كما يلي: لا شيء، ٨٦؛ ٨٦. وبالنسبة لفرق الدفاع الجوي (Sky Guard): لا شيء؛ ٥؛ ٥. وترد الإشارة إلى هذه المعدات في الوثائق S/1994/243/Add.1 و S/1994/1126 و S/1996/1042، ومؤخرا في رسالة تلقاها المنسق من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة. وفي تلك الرسالة، المؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٠، طلب الممثل الدائم من السفير فورونتسوف المساعدة "في أن يطلب من العراق إعادة المعدات العسكرية امتثالا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة" (انظر المرفق).

١٦ - واتصل السفير فورونتسوف مؤخرا بهذه اللجنة، آخذا في الحسبان الإشارات التي وردت في تقرير فريق أموريم إلى لجنة الأمم المتحدة للتعويضات. وهو يدرك أن فريق المفتشين قد توصل إلى استنتاج أولي بأنه ليس بوسع

اللجنة أن تفعل شيئا للمطالبين بالحصول على تعويضات نقدية عن فقدان أشياء لا يمكن تعويضها كان قد أخذها العراق، إذ أن اللجنة قد أنشئت لأغراض منح التعويضات النقدية عن الخسائر وليست لديها آلية لطلب أو إنفاذ إجراء محدد.

رابعا - الملاحظات

١٧ - توصل المنسق الرفيع المستوى إلى الاستنتاجات التالية بعد أن اطلع على الوثائق المتاحة واستند إلى المعلومات التي قدمتها له مصادره:

(أ) أعاد العراق، طوال فترة تسع سنوات، كمية كبيرة من الممتلكات، وتمت أغلب عمليات الإعادة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤. ورغم هذه الحقيقة، لا تزال هناك مواد كثيرة العراق ملزم بأن يعيدها إلى الكويت؛

(ب) قد لا يمكن أبدا بلوغ نقطة يتم التأكد فيها مائة في المائة من أن جميع المواد التي في حوزة العراق قد أعيدت، مما يمكن من البت باكتمال الإعادة. بيد أن استمرار العراق في عدم تقديم إيضاح يُصدَّق بشأن الممتلكات المفقودة، ولا سيما المحفوظات، والمعدات العسكرية وآثار المتاحف يؤخر إغلاق ملف مسألة الممتلكات؛

(ج) يعتبر الكويت إعادة المحفوظات والمعدات العسكرية وآثار المتاحف الإسلامية والوطنية في الكويت أمرا أساسيا. وينضم المنسق إلى فريق أموريم في حث حكومة العراق على بذل مزيد من الجهود للعثور على الممتلكات الكويتية في أراضيها وعلى مواصلة تهيئة إعادة هذه الممتلكات من خلال الأمانة العامة. ويمكن أيضا إحراز تقدم من خلال التقارير الدورية المقدمة من الطرفين إلى المنسق الرفيع المستوى الذي سيعد قائمة مستكملة بالممتلكات التي لم ترد بعد؛

(د) ويعرب المنسق عن أمله في إجراء نقاش مثمر مع أعضاء الفرق الملائمة التابعة للجنة الأمم المتحدة للتعويضات بشأن مسألة الممتلكات الكويتية أثناء زيارته المقبلة إلى جنيف.

١٨ - ويبدي السفير فورونتسوف استعداده للسفر إلى بغداد في أقرب فرصة بغية تسهيل إعادة الممتلكات الكويتية الوارد ذكرها في الفقرة ٩ أعلاه التي يعتقد أنها جاهزة للتسليم الفوري. وهو على استعداد أيضا لاستيضاح السلطات العراقية بشأن موقفها ونواياها المشار إليها في الفقرتين ١٢ و ١٣ أعلاه.

١٩ - ولا توجد في الوقت الراهن آلية فعالة في الميدان شبيهة بتلك التي أنشئت في عام ١٩٩٢ لتيسير إعادة الممتلكات. وتحقيقا لتلك الغاية، سأنظر، بغية تخفيض التكاليف إلى أقصى حد، في أن أطلب من قائد بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت أن يكلف أحد الموظفين الدوليين الموجودين حاليا بالمساعدة في تسهيل إعادة الممتلكات على غرار ما حدث من قبل.

٢٠ - وفي الختام، أود أن أجدد التأكيد على أنه رغم أن ولاية المنسق تنبثق من أحكام قرار المجلس ١٢٨٤ (١٩٩٩)، فإن للتفهم وحسن النية أهمية حاسمة في نجاح مهمته الرامية إلى تسهيل إغلاق ملف مسألة ظلت معلقة منذ نهاية حرب الخليج. وأتفق مع استنتاج المنسق بأنه ينبغي أن تُعطى الأولوية، في المرحلة الأولية من جهوده على أقل تقدير، لإعادة العراق المحفوظات والمعدات العسكرية وآثار المتاحف الكويتية، وأدعم جهوده في هذا الصدد دعما تاما.

المرفق

قائمة بالمعدات العسكرية التي لم يردها العراق إلى الكويت حتى الآن

رقم الصنف	وصف الأصناف	الكمية
١	طائرات مقاتلة من طراز ميراج F-1	٨
٢	حاملات جنود من طراز BMP	٢٤٥
٣	حاملات جنود من طراز MI 13	٩٠
٤	بطاريات صواريخ هـوك	١
٥	بطاريات صواريخ سام ٧	٤٦٣
٦	بطاريات صواريخ سام ٨	٢٠٦
٧	بطاريات صواريخ سام ٨	٥
٨	بطاريات مضادة للطائرات من طراز Amon	٥
٩	ناقلات مدرعات من طراز مرسيدس	٨٦
١٠	حاملات صواريخ من طراز M-901	٥٦
١١	صواريخ مضادة للمدرعات من طراز TOW (متطورة)	١ ٩٥٠
١٢	صواريخ مضادة للمدرعات من طراز TOW (عادية)	١ ٨٠٠
١٣	منصات إطلاق صواريخ روسية من طراز LUNA FROG	١٢
١٤	صواريخ من طراز LUNA FROG	١٢٠
١٥	دبابات من طراز M 84	٦